

صِيَانَةُ عِلْمِ الْخَرَجِ

فِيهِ

١- نَظَرَاتٌ مَنَهْجِيَّةٌ فِي تَرْتِيبِ مَصَادِرِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ

٢- ضَوَابِطُ عَزْوِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ

تَأَلَّفَتْ

عَمْرُو عَبْدِ الْعَظِيمِ الْجَوِينِيِّ



الْخَرَجُ لِلْأَنْدَلُسِيَّةِ

المديھش



@IBRAHIM_ALMDEHES
H

قناة إبراهيم المديھش العلميّة

صِيَانَةُ عِلْمِ الْحَرَجِ

فيه

١- نظرات منهجية في ترتيب مصادر تخرج الحديث

٢- ضوابط عزو الحديث النبوي

تأليف

عمر ^{بن} عبد العظيم الجويني

③ عبد الله إبراهيم عبد الله العوض، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحويني، عمرو عبد العظيم
صيانة عمل المخرج. / عمرو عبد العظيم الحويني - ط ١. - الرياض، ١٤٤٤هـ.
١٩٢ ص؛ ٢٤ سم
ردمك: ١ - ٢٦٣٣ - ٠٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - الحديث - تخريج
أ - العنوان
ديوي ٢٣٧
١٤٤٤ / ١١٣٠

رقم الإيداع: ١٤٤٤ / ١١٣٠ ردمك: ١ - ٢٦٣٣ - ٠٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

الطبعة الأولى

المملكة العربية السعودية - الرياض

جوال: ٠٠٩٦٦٥٩٣٦٩٢٢٦٤

تويتر: @endweeh

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

توطئة

الحمد لله ذي الطَّوْلِ والآلاء، وصلى الله على سيِّدنا محمد خاتم
الرسول والأنبياء، وعلى آله وصحابه الأتقياء.
وبعد،

فإنَّ شرف المطلوب بشرف نتائجه، وعِظم خطره بكثرة منافعه،
وبحسب منافعه تجب العناية به، وعلى قدر العناية به يكون اجتناء ثمرته.
ومن أعظم الأمور خطرًا وقدرًا، وأعمَّها نفعًا ورِفْدًا، علمُ حديث
رسول الله ﷺ، وما يلحقُ به.

نقل ابن أبي أُصَيْبَةَ في ترجمة موفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن
يوسف بن محمد، المعروف بابن اللباد الموصلي، أنه قال: «اعلم أن
العلوم تغور ثم تغور في زمانٍ، بمنزلة النبات أو عيون المياه، وتنتقل من
قومٍ إلى قومٍ، ومن صُقْعٍ إلى صُقْعٍ»^(١).

فقد يزهر علم في وقتٍ دون وقتٍ، وفي مكانٍ دون مكانٍ، وقد يأفل
نجم علم في وقتٍ ويطلع في آخر، وفي مكانٍ ويشع في آخر، وهذا
مشاهد.

(١) «عيون الأنبياء في طبقات الأطباء» (ص ٦٩٢ ط مكتبة الحياة).

وعلم الحديث من العلوم التي يصدق عليها هذا القول، فقد أفل نجمه
زمنًا حتى فار وسطع نجمه رُويًا رُويًا على يد جماعة من المتأخرين
إلى أن بدأ الاشتغال به على الصورة التي نراها الآن.

ومن التأليف التي بدأ المعاصرون الكتابة والتصنيف فيها: علم
تخريج الحديث.

بدأ اهتمامي بطرق تخريج الحديث وما يلحق به منذ عدة أعوام، عندما
طُلب مني تدريسها، فبدأت أجمع ما كُتب فيها، فلاحظتُ أن كلَّ مَنْ
كتب في هذا الباب من المعاصرين أهمل التكلم في مسألة «ضوابط
عزو الحديث النبوي»^(١)، فبدأت أُقيد كل ما أقف عليه مما يصلح أن
يكون ضابطًا، حتى اجتمع لديّ مادة كتاب، طُبِع فيما بعد مع الاعتناء
بكتب الشيخ الألباني رحمته الله، على وجه الخصوص، بعنوان «من ضوابط
عزو الحديث النبوي، الشيخ الألباني أنموذجًا».

(١) فعلاً
مررت به ولكن
في علمي بخير
- انتهى مقال -
فلم أجده
مستعمداً
لما أتت

وأثناء كتابة هذا البحث ظهر أمامي مسألة هي من الأهمية بمكان، وهي
ترتيب المصادر الحديثية عند التخريج منها، ومقصدي بـ «التخريج»
هنا: عزو الحديث إلى مصادره المُسندة، وهو المشهور في معناه عند
المتأخرين.

حملني على الاهتمام بها اختلاف أنظار المُخرّجين في ترتيب
المصادر، فمنهم من يبدأ بذكر المصادر حسب الترتيب الزمني لوفيات
مؤلفيها، ومنهم من يبدأ بالمصادر الحديثية التي اهتمت بجمع الصحيح.

وغرضي من هذا الجمع تنبيه المُخَرِّج عن اعتقاد خطأ ووهم أمر
استخدامه العلماء ولم يروا به بأساً، وتصحيح خطأ ووهم يرى سعة
في استخدامه، فجمعتُ تصرُّفات أهل هذا الشأن صيانةً للمُخَرِّج عن
الزلل.

وسمَّيته:

«صيانة عمل المُخَرِّج».

وقسمته على بابين:

الأول: «نظرات منهجية في ترتيب مصادر تخريج الحديث».

والثاني: «ضوابط عزو الحديث النبوي الشريف».

وبحثي ليس للمتمرس في التخريج الخبير به، وإنما لسواه ممن لم
يجرد كتب أهل العلم حتى يخبرُ طريقتهم وتصرفهم في مثل هذا.

والمقصود من هذا البحث: أنَّ هناك طرائق للتخريج والعزو
للمصادر الحديثية، وهي الجادة المسلوكة، لكنَّ العدول عنها
«أحياناً» لا يُتَعَقَّب فيه إلا بضوابط، وقد أُنْتُ في هذا البحث عن
طرائق التخريج والعزو، وجملة من تصرُّفات أهل العلم في عدولهم
عن هذه الطرائق.

وبالمثال يتَّضح المقال: ذكرتُ في هذا الكتاب أنَّ العلماء يمشون
على الجادة في ترتيب المصادر، ولكنهم قد يخالفونها «أحياناً»، ولكن
ليس معنى مخالفتها عدم وجود طريقة جادة في ترتيب المصادر.

مثال ذلك أن الإمام ابن الملقن خرّج حديثاً فقال: «رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه، قال الترمذي: حديث حسن صحيح»^(١)، هذه هي جادّته في مثل ذلك، أن يُقدّم الإمام أحمد، ثم السنن الأربعة لها ترتيب معهود عند غالب أهل العلم، يُقدّمون أبا داود، ويؤخّرون ابن ماجه، ثم يوسّطون الترمذي والنسائي، على خلافٍ في أيّهما يُقدّم منهما.

لكن نجد الإمام ابن الملقن يخالف هذا الترتيب «أحياناً»، حتى إنه جاء في الموضع السابق نفسه، فقال: «رواه أحمد في مسنده، وأبو داود وابن ماجه في سننه، والترمذي في جامعه، ثم قال: حديث حسن»^(٢).

وهذا قد وضعته في محله من البحث، وخرّجتُ لهذا الصنيع من الإمام ومن غيره تخريجاً لطيفاً.

فالأمر كما ذكرتُ هناك هيّنٌ سهلٌ.

ولعلّ من المستحسن ذكر وفیات بعض المحدثين المُصنّفين، ليُعلم من المُتقدّم منهم، ومن المُتأخّر، لاحتياج قارئ البحث لمعرفة ذلك، فأقول وبالله أستعين:

الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، والإمام أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، والحميدي (ت ٢١٩هـ)، وابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وعبد بن حميد

(٢) «البدر المنير» (٧/٢٦٤).

(١) «البدر المنير» (٧/٢٦٤).

(ت٢٤٩هـ)، والدارمي (ت٢٥٥هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ)،
 ومسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، وابن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)،
 وأبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، وأبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)،
 وابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، وأبو بكر البزار (ت٢٩٢هـ)،
 وأبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، وأبو يعلى الموصلي
 (ت٣٠٧هـ)، وابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، ومحمد بن جرير الطبري
 (ت٣١٠هـ)، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١هـ)، وأبو عوانة
 الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، وأبو جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ)،
 والعقيلي (ت٣٢٢هـ)، وأبو علي بن السكن^(١) (ت٣٥٣هـ)، وأبو حاتم بن
 حبان (ت٣٥٤هـ)، وأبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، وابن السني
 (ت٣٦٤هـ)، وابن عدي (ت٣٦٥هـ)، وأبو الحسن الدارقطني
 (ت٣٨٥هـ)، وابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، وابن منده (ت٣٩٥هـ)،
 وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وأبو بكر بن مَرْدُويَه
 (ت٤١٠هـ)، وأبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وأبو الحسين البيهقي
 (ت٤٥٨هـ)، وأبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

(١) له كتاب هو في عداد المفقود، سماه «السنن الصحاح المأثورة»، وينقل عنه بعض أهل العلم باسم «سنن ابن السكن»، قال عنه ابن الملقن في «البدر المنير» (٣/٥٢٢): «وهو متساهل في هذا التأليف»، يعني في تصحيحه.

ولكن نقل أبو الخطاب بن دحية في «التنوير في مولد السراج المنير» (ص ١٦٤) عن أبي الوليد بن الفرضي أنه قال: «مَن كان عنده مُصنَّف ابن السكن لم يَبْقَ عليه من الحديث كثير شيء».

ويحتاج القارئ الكريم لمعرفة مَنْ تتلمذ على مَنْ، مِنْ هؤلاء الأئمة، في مبحث تقديم التلميذ على الشيخ، وغيره من المسائل في هذا الكتاب، فأقول:

- أبو داود السَّجِسْتَانِيُّ تلميذ الإمام أحمد بن حنبل.

- والترمذيُّ تلميذ الإمام البخاري.

- وابنُ السُّنِّيِّ تلميذ النَّسَائِيِّ.

- وابنُ حِبَّانَ تلميذ ابن خزيمة وأبي يعلى الموصلي.

- والطبرانيُّ تلميذ البزار.

- وابنُ مَرْدُويَه وأبو نعيم تلميذا الطَّبراني.

- والدَّارَقُطْنِيُّ والحاكمُ تلميذا ابن حبان.

- والبيهقيُّ تلميذ الحاكم.

فكن على ذِكْرٍ مِنْ ذَلِكَ أثناء قراءة هذا الكتاب، لارتباط هذه الوَفَيَات بأغلب مباحثه.

ولِيُعْلَمَ أَنِّي لم أَسْتَقْصِ كل مواضع الأمثلة التي وقفتُ عليها لكثرتها، فذكرتُ أمثلةً متكاثرةً، وتركت مثلها خشية الإطالة.

وقسمت الكتاب إلى بابين:

* الباب الأول على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ظهور التخريج وتطوره.

- المبحث الثاني: طرائق ترتيب المصادر الحديثية عند التخريج منها.

- المبحث الثالث: نظرات في العدول «أحياناً» عن طرائق التخريج.

* والباب الثاني على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ضوابط تختص بالإسناد.

- المبحث الثاني: ضوابط تختص بالمتن.

- المبحث الثالث: ضوابط العزو للمصادر الحديثية.

وختاماً أذكر المراجع التي جردتها لهذا المشروع، مع العلم أنني استفدت من غيرها، لكن هذه الكتب هي التي جردتها كاملةً، وسردتها مرتبةً على تواريخ الوفيات، وهي:

١ - «شرح مشكل الوسيط» للحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)،

٤ مجلدات.

٢ - «خلاصة الأحكام» للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، مجلدان.

٣ - «شرح الإمام بأحاديث الأحكام» لشيخ الإسلام ابن دقيق العيد

(ت ٧٠٢هـ)، ٥ مجلدات.

٤ - «تنقيح التحقيق» للإمام ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ)،

٥ مجلدات.

٥ - «تخريج أحاديث الكشاف» للإمام الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)،
٤ مجلدات.

٦ - «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للإمام الزيلعي،
٤ مجلدات.

٧ - «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» للإمام
الزركشي (ت ٧٧٢هـ)، مجلد.

٨ - «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» للحافظ
ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، مجلد.

٩ - «إرشادُ الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» للحافظ ابن كثير، مجلدان.

١٠ - «تذكرة الأخبار بما في الوسيط من الأخبار» لابن الملتن
(ت ٨٠٤هـ)، مجلدان.

١١ - «البدر المنير» لابن الملتن، ٩ مجلدات.

١٢ - «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج» لابن الملتن، مجلد.

١٣ - «تحفة المحتاج على أدلة المنهاج» لابن الملتن، مجلدان.

١٤ - «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» للحافظ زين الدين العراقي
(ت ٨٠٦هـ)، مجلد.

١٥ - «التوسُّط المحمود في شرح سنن أبي داود» لأبي زرعة بن
العراقي (ت ٨٢٦هـ)، مجلدان، طبع مؤسسة علم.

١٦ - «موافقة الخبر الخبر» للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)،
مجلدان.

١٧ - «نتائج الأفكار» لابن حجر، ٦ مجلدات، طبع دار ابن كثير،
والمجلد المفرد طبع دار الفاروق الحديثة.

١٨ - «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر، ٤ مجلدات.

١٩ - «الأجوبة المرضية» للإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ)،
٣ مجلدات.

وفي الختام...

فإني أردتُ بكتابة هذا البحث التخفيف من غُلواء بعض طلبة العلم
الذين يشتدُّون في الإنكار على مَنْ يراعي ترتيبًا واحدًا ثابتًا، والخلاف
في ذلك سائغ، وأيضًا فأحيانًا لا يَنشط العالم للتدقيق في ترتيب التخريج
فيخرج عن جادته كما سيأتي في ثنایا هذا البحث.

أرجو أن يُقدِّم هذا البحث صورةً واضحةً عما أردتُ إيصاله، وأن
يكون نواةً لمزيد دراسة عن هذا الموضوع الهامّ المبثوث في ثنایا
تصرُّفات الأئمة، ولا أدَّعي الكمال والاستقصاء، ولكن حسبي أني
بذلتُ جهدي.

وأشكر كل مَنْ نظر في هذا البحث وأبدى ملاحظات زينت البحث،
وأخصّ منهم بالذكر جدي الشيخ أبي إسحاق الحويني، والدكتور مازن
السرساوي.

كما أشكر شيخني الدكتور محمد إسماعيل المقدّم، فقد شجّعني على كتابة هذا البحث، وقرأه وأبدى ملاحظات. فجزاهم الله عني خير الجزاء وأحسنه وأكمّله.

وكتبه

عمرو عبد العظيم الحويني

كفر الشيخ - مركز الرياض - قرية حوئين

١٥ ذو الحجة ١٤٤٣ هـ / ١٤ يوليو ٢٠٢٢ م

المبحث الأول ظهورُ التخريج وتطوُّره

بدأت مسألةُ تخريج الحديث - بمعنى عزوه للمصادر الحديثية - حسب ما وقفتُ عليه، في القرن الثالث الهجري^(١)، فأقدمُ نصَّ وقفتُ عليه في هذا المعنى ما ذكره الإمام أبو زرعة الدمشقي (ت ٢٨١هـ)، حيث قال: «صحيحٌ، أخرجه مسلم، عن محمد بن إسحاق الصغاني، عن أبي مسهر الغساني الدمشقي، عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، عن مروان...»^(٢).

نعم، معظم مَنْ وقفتُ عليهم قبل الإمام البيهقي كان غالب تخريجهم من الصحيحين على وجه الخصوص، منهم:

الإمام أبو بكر محمد بن جعفر بن الأبياري (ت ٣٦٠هـ) في «حديثه»^(٣)،

(١) لا كما يدَّعيه بعضُ الباحثين من أن أول مَنْ استخدم التخريج بمعنى عزو الحديث إلى مصدرٍ مُسنَد هو الإمام البيهقي!

(٢) «الفوائد المُعلَّلة» (ص ٧٩).

قال الدكتور مازن السرساوي حفظه الله فيما أرسله لي من ملاحظات على هذا الكتاب: «يخالجني شك أنها من كلام ابن أبي العُقب راوي الكتاب عن أبي زرعة».

قلتُ: لا يُستبعد ذلك، ولكن إلى أن يثبت هذا بدليل فلا استشهاد به محتمل، والله أعلم.

(٣) (رقم ٣٤ - مخطوط)، قال بعد روايته لحديث بسنده: «أخرجه البخاري».

(١) أم شك
أو نسبة
هذا النص
لأبي زرعة

والإمام أبو الحسن الدارقطني^(١) (ت ٣٨٥هـ)، والإمام أبو عبد الله بن منده^(٢) (ت ٣٩٥هـ)، والإمام أبو عبد الله الحاكم^(٣) (ت ٤٠٥هـ)، والإمام عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، وابن بشران (ت ٤١٥هـ) كما في «فوائده»^(٤)، والإمام اللالكائي (ت ٤١٨هـ) في «شرح أصول الاعتقاد»^(٥)، ومسافر بن محمد بن حاجي الدمشقي (ت ٤٢٠هـ) في كتابه «الأربعين في فضائل ذكر رب العالمين»، والقاضي القضاعي (ت ٤٥٤هـ) في كتابه «مسند الشهاب»، والإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، والإمام الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وغيرهم.

وإنما قلت: «معظم»؛ لأنني وقفتُ في كتاب «الإيمان» لابن منده،

(١) من أمثلة عزوه لأحاديث بعد روايته لها بسنده: في «السنن» (١/٣٩٦ رقم ٧٧١) قال بعد ذكره لهذا الحديث بسنده: «أخرجه البخاري عن أبي الوليد بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم عن أحمد بن سعيد الدارمي، عن أبي علي الحنفي، عن سلم بن زرير».

(٢) من أمثلة عزوه لأحاديث بعد روايته لها بسنده: قوله في كتاب «الإيمان» (١/١٧٣ رقم ٣٢): «هذا حديث صحيح أخرجه الجماعة إلا النسائي»، و(١/٢٤٧ رقم ١١٣) قال: «وهذا إسناد صحيح أخرجه النسائي».

(٣) يراجع «المستدرک» له.

(٤) (ص ١٩٤ رقم ٥٨٨) قال بعد روايته الحديث بسنده: «رواه البخاري عن يوسف بن موسى، عن أبي نعيم».

(٥) يعزو فيه للبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن خزيمة وابن عدي:

قال (٢/٣٧٦ رقم ٥٦٣): «أخرجه البخاري ومسلم والعلماء كافة».

وقال (٤/٦٥٢ رقم ١٥١٨): «أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والعلماء كلهم، وأجمعوا على صحته».

وقال (٤/٩٠١ رقم ١٥١٨): «أخرجه ابن عدي، وهو صحيح على شرط مسلم».

وكذا «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي، على تخریجهما لأحاديث ذكرهما بإسنادهما لغير الصحيحين^(١).

غير أن ظهور التخریج من الكتب إنما ظهر بجلاء بداية القرن السابع الهجري، وكان الاعتماد قبل ذلك على رواية الحديث بسند المخرج له.

فالقرن الخامس توفي في بدايته الإمام الحاكم صاحب «المستدرک»، وجاء بعده جماعة من أهل العلم ممن يروون الحديث بإسنادهم مباشرة، وقلما يعزو أحدهم إلى مصدرٍ مسند، مثل الإمام البيهقي وابن حزم وابن عبد البر والخطيب البغدادي وغيرهم.

ثم جاء علماء القرن السادس فمشوا على خطى من سبقهم من رواية الحديث بأسانيدهم كابن عساكر وابن الجوزي وغيرهما.

حتى جاء القرن السابع الهجري، فبدأت مسألة التخریج والعزو للمصادر الحديثية تظهر بجلاء على يد الإمام النووي رحمته الله^(٢)، كما نصَّ على ذلك الحافظ زين الدين العراقي في مقدمة كتابه «إخبار الأحياء

(١) مرَّ أن ابن منده عزا للنسائي وابن خزيمة، وأنَّ اللالكائي عزا لأبي داود والترمذي وابن خزيمة وابن عدي والساجي.

(٢) هذه الأسبقية من الإمام النووي يختصُّ بها الفقهاء من ناحية التخریج والعزو والحكم على الأحاديث صحَّةً وضعفًا، ولا يُقصد بها التأريخ للتخریج عند المحدثين. أفاده الدكتور مازن السرساوي حفظه الله.

بأخبار الإحياء»^(١)، حيث قال: «كانت عادة المتقدمين السكوت على ما أوردوه من الأحاديث في تصانيفهم من غير بيانٍ لَمَنْ أخرج ذلك الحديث من أئمة الحديث، ومن غير بيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث، ولكنهم مشوا على قاعدة مَنْ تقدّمهم من الفقهاء، حتى جاء الشيخ محيي الدين النووي رضي الله تعالى عنه وأرضاه، فصار يسلك في تصانيفه الفقهية الكلامَ على الحديث، وبيان مَنْ خرّجه، وبيان صحته من ضعفه. وهذا أمرٌ مهمٌّ مفيدٌ، فجزاه الله تعالى خيراً، لأنه تحمّل عن ناظر كتابه التطلّب لذلك من كتب الحديث. والمتقدّمون يُحيلون كلّ علم إلى كتبه، حتى لا يُغفل الناس النظر في كل علم من كتب أهله ومطائنه».

وأردفُ هذا النقل الهام بتوضيح لا يقلُّ في أهميته عنه، وهو أنّ هناك فرقاً بين المحدثين قبل القرن السابع الهجري، وبين غيرهم سواء كانوا فقهاء أو مهتمين بعلم الحديث ممن جاءوا بعد ذلك، فالمحدثون قبل القرن السادس الهجري كانوا يعتمدون في حكاية الحديث على أسانيدهم، أو التخريج من مصادر مشهورة كالصحيحين وغيرهما، وكان المقصود بالتخريج عندهم أحياناً أصل الحديث، فقد يروي أحدهم حديثاً بسنده، ثم يُردفُ روايته بقوله: «أخرجه الشيخان»، أو «أخرجه البخاري»، ونحو ذلك، ويكون الحديث في الصحيحين

في معجم الصحابة، والطبراني في الكبير والعشرة، والبزار في مسنده،
والخرائطي في المساوي^(١).

وبعد التطواف في هذا المبحث الأخير يتبين لنا أن للعلماء طرائق
في ترتيب المصادر، لكنهم قد يعدلون عنها «أحياناً» كما قد بينت،
فلا يتعنتن مُتَعَنَّتْ ويُشدّد فيما يسروا، ويتعقّب فيما لم أقف على من
تعقّب فيه، فالأمر سهل ويسير طالما لم يتّخذ المخرج طريقة له وجادة
يلتزمها، فقد رأيت - أراك الله الخير - أن أغلبهم «قد» يقدمون ما حقه
التأخير ويؤخّرون ما حقه التقديم، لكنّ جادّتهم وطريقتهم معروفة،
ومنهجيتهم قد أوضحتها من قبل.

* * *

المبحث الثاني ضوابط تختص بالمتن

الضابط الأول

ينبغي مراعاة الألفاظ في التخريج.

ومعناه:

هذه من المسائل التي دندَن حولها أهل العلم، ومعناها: أنه لا يُعزَا لكتابٍ لفظٌ كتابٍ آخر، أو لفظٌ حديثٍ آخر، وكذلك لا يُعزَا لكتابٍ لفظٌ يكون بعضُه فيه وبعضُه في مصادر أخرى، وهكذا.

ومثاله:

- أن الحافظَ ابنَ القطان الفاسيَّ قال: «لا ينبغي لمن نقل من كتابٍ أنْ يعزو إليه لفظ غيره»^(١).

- أن الإمامَ الزيلعيَّ خرَّج حديث «قد عفوتُ عنك، والإسلام يجبُ مان كان قبله»، فقال: «وكثير من الفقهاء يعزو هذا الحديث لمسلم، وهو

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ١٥١).

المبحث الثالث ضوابط العزو للمصادر الحديثية

الضابط الأول

أقلُّ الرواية عزو الحديث إلى مصدره.

ومعناه:

أنَّ المقصودَ من الرواية هو ذكرُ الحديث، فأقلُّ ذلك هو عزوه لمصدرٍ من المصادر المُسنَّدة، ولا يُذكرُ الحديث دون عزو، فذلك مما يُتَعَقَّبُ به.

ومثاله:

- أنَّ الحافظَ ابنَ حجرَ تعقَّبَ الإمامَ القرطبيَ قائلًا: «وذكره القرطبيُّ عن ابنِ عباسٍ بغيرِ سندٍ ولا عزوٍ للمُخرِّجِ، وهو مما يُعَابُ به»^(١).

- وأنَّ الإمامَ العينيَّ قال: «فالحديث الأول: لمالك في عدم جواز المسح للمسافر، والثاني: أنه غير مؤقت، وكذا نقله الأترازي عن

(١) «نتائج الأفكار» (ص ١٨٨ ط الفاروق الحديثة).

الضابط الثاني

لا يُخَرَّجُ الحديث إلا من مصدرٍ مُسْنَدٍ، ولا يُعَدَّلُ عن ذلك إلا عند
عدم وجوده مُسْنَدًا.

ومعناه:

أنه لا يُخَرَّجُ حديث إلا من مصدرٍ مُسْنَدٍ حتى تبرأ عَهْدَةُ الناقل، وإلا
فكيف يُعَرَفُ صحيح الحديث من سقيمهِ بدون إسناد الحديث!
والعبرة عند مَنْ يقومُ على تخريج كتابٍ هي الإسناد، فكلُّ كتابٍ
لا يكون مُسْنَدًا لا يُفِيدُ العزو إليه شيئًا، والمتأملُ في كتب التخريج
يرى هذا الأمرَ بجلالٍ، فهم لا يذكرون كتابًا ولا يُخَرِّجون منه ما لم يكن
مُسْنَدًا، إلا في حالات مخصوصة.

ومثاله:

- أن الإمام ابن القطان الفاسي قال: «ولما ذكره أبو حاتم البستي في
كتابه، ذكر مما روى عن مالك هذا الحديث بعينه، إلا أنه لم يوصل إليه
الإسناد، فلا أقنع بهذا للحديث نسبة»^(١).

- أن الشيخ الألباني تعقب الدكتور البوطي قائلاً: «عزوه القصة
لابن هشام واعتماده عليه فيها دون الآخرين لا فائدة منه، بل هو قلبٌ

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٢/٣٠٢).

كذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده. قلت: عزوُّ هذا إلى أبي يعلى عجبٌ، فهذا في الصحيحين أنهم ثمانية، فعزوُّه إليها أوَّلَى^(١).

- والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تعقب الإمام النووي اقتصاره في العزو إلى ابن ماجه وابن السني، والحديث عند النسائي وأحمد^(٢).

قلت: والتنصيب على هذه المسألة قديم، قبل مَنْ ذكرت، فقد كان الفقهاء في القرنين الخامس والسادس يفعلون ذلك، فيعزون لمصادر فرعية، والحديث في مصادر أصلية، فاستدرك عليهم الإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قائلاً: «ورأيتُ جمهور مشايخنا يقولون في تصانيفهم: دليلنا ما روى أبو بكر الخلال بإسناده عن رسول الله، ودليلنا ما روى أبو بكر عبد العزيز بإسناده، ودليلنا ما روى ابن بطة بإسناده، وجمهور تلك الأحاديث في «الصحاح» وفي «المسند» وفي «السنن»، غير أنَّ السبب في اقتناعهم بهذا: التكاسلُ عن البحث»^(٣).

* * *

(١) زيادة قوله: «فعزوهُ إليها أوَّلَى» من «البدر المنير» (٩/٤٠٨).
يراجع لابن الملقن أيضًا: «البدر المنير» (١/٦٦٩ و ٩/٤٠٨)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٩/١٣٤ و ١٤١)، و«تذكرة الأخبار» (١/٥٤٦ - ٥٤٧ بتحقيقي).

(٢) «نتائج الأفكار» (١/١٣٨).

ويراجع له: «فتح الباري» (١/١٥٨ و ٣٤٠ و ٢/٣٤ و ٣/١٢٨ و ٨/١٣٧ و ٧١٧ و ١٠/٥٣ و ١٣٨ و ١٢/٣٥٦ و ١٣/٢٧٣).

(٣) «التحقيق في أحاديث الخلاف» (١/٢٣).

فهرس المحتويات

توطئة.....	٥
* الباب الأول: نظرات منهجية في ترتيب مصادر تخريج الحديث.....	١٥
المبحث الأول: ظهور التخريج وتطوره.....	١٩
المبحث الثاني: طرائق ترتيب المصادر الحديثية عند التخريج منها.....	٢٩
تبيهات:	
التنبيه الأول.....	٣٥
التنبيه الثاني: تصرف العلماء في تخريج تعليقات البخاري.....	٤٢
التنبيه الثالث: مصطلح الأصول الخمسة، والسته، والسبعة، والتسعة.....	٤٦
التنبيه الرابع: مصطلح الجماعة.....	٥١
التنبيه الخامس: الفرق بين «متفق عليه»، و«رواه البخاري ومسلم»، و«أخرجه الشيخان».....	٥٣
التنبيه السادس: الفرق بين «أخرجه»، و«رواه»، و«أورده»، و«ذكره».....	٥٥
التنبيه السابع: الفرق بين قول المحدث: «بنحوه»، أو «بمثله».....	٦١
المبحث الثالث: نظرات في العدول «أحياناً» عن طرائق التخريج.....	٦٥
صور تقديم مسلم على البخاري، أو تقديم مصدر عليهما.....	٦٧
تقديم بعض المصادر الحديثية على السنن الأربعة.....	٧٠
صور توسط مصادر بين السنن الأربعة.....	٧٦

- ٧٨..... صور لمخالفة ترتيب السنن الأربعة
- ٩١..... صور تقديم التلميذ على الشيخ في العزو
- ٩٦..... صور تقديم المتأخر وفاة على المتقدم عنه
- ١١٣..... * الباب الثاني: ضوابط عزو الحديث
- ١١٧..... المبحث الأول: ضوابط تختص بالإسناد

الضابط الأول: لا ينبغي العدول في العزو إلى مصادر فيها الحديث

- ١١٩..... بإسناد ضعيف، مع وجوده في مصادر أخرى بإسناد أقوى منه
- ١٢٢..... الضابط الثاني: لا يُعزى حديثٌ مُعلّقٌ لمصدرٍ إلا مع بيان أنه مُعلّق
- ١٢٣..... الضابط الثالث: لا يُعزى حديثٌ مُرسلٌ لتخريج حديثٍ مُسندٍ، والعكس
- الضابط الرابع: إذا كان الحديث الفراد تخريجه مرفوعاً فلا ينبغي عزوه
- ١٢٤..... إلى من رواه موقوفاً، والعكس، إلا مع البيان والتنبيه
- الضابط الخامس: لا ينبغي عزو الحديث عن صحابيٍّ لمصدرٍ هو فيه
- ١٢٦..... عن صحابيٍّ آخر

الضابط السادس: عند إسناد حديثٍ ما إلى أحد رواه يُذكر مَنْ تفرّد

- ١٢٨..... به لا مَنْ أخرجه
- ١٢٩..... المبحث الثاني: ضوابط تختص بالمتن
- ١٣١..... الضابط الأول: ينبغي مراعاة الألفاظ في التخريج
- ١٣٤..... الضابط الثاني: لا يُخرّج حديثٌ قوليٌّ بحديثٍ فعليٍّ، والعكس
- الضابط الثالث: لا ينبغي جمع زيادات الحديث الواحد في سياقٍ واحدٍ،
- ولا وجود لها مجموعة في شيءٍ من الطرق للكتب المعزوة إليها،
- وكذا تلفيق متنيٍّ من سياقين لحديثٍ واحدٍ في مصدرين مختلفين
- ١٣٦.....

- الضابط الرابع: لا ينبغي عزو الحديث لمصدرٍ بسياق مصدرٍ آخر،
 ١٣٩ أو بسياق حديثٍ آخر داخل المصدر الواحد
- الضابط الخامس: ينبغي مراعاة مطابقة لفظ الحديث عند التخريج،
 فالأوّلَى العزو للمصدر المطابق للفظ الحديث قبل العزو
 للمصادر المشهورة، وكذا المصادر المطابقة للسند كله أو غالبه ١٤١
- المبحث الثالث: ضوابط العزو للمصادر الحديثية ١٤٥
- الضابط الأول: أقلُّ الرواية عزو الحديث إلى مصدره ١٤٧
- الضابط الثاني: لا يُخرَجُ الحديث إلا من مصدرٍ مُسند، ولا يُعدَّلُ عن ذلك
 إلا عند عدم وجوده مُسندًا ١٤٩
- الضابط الثالث: لا ينبغي عزو الحديث لمصدر، وهو في آخر أشهر وأقرب منه،
 ويُسمّى أهل العلم: التقصير في العزو ١٥١
- الضابط الرابع: إذا أطلق المُخرَجُ العزو إلى مُصنّفٍ له أكثرُ من كتابٍ
 فإنَّ المقصودَ يكونُ أشهرَ كتبه، أما إذا أطلق وهو يريدُ كتابًا
 غير مشهورٍ من كتبه، فهذا أبعدُ النُّجعة ١٥٥
- الضابط الخامس: لا ينبغي حشد مصادر لتخريج حديث، والطُّرقُ فيها مختلفة ١٥٨
- الضابط السادس: النَّقلُ عن المصادر الحديثية بواسطة يوقع الناقل
 في أوهام المنقول عنه ١٥٩
- الضابط السابع: لا يُعزى لكتابٍ ما زادَه راوِيه عليه من روايات ١٦٢
- الضابط الثامن: لا ينبغي عزو الحديث لمُخرَّجه مع إغفال ذكر ما أعقبه به
 مُخرَّجه من إعلال ١٦٥

الضابط التاسع: لا ينبغي عزو الحديث لمصادر عن صحابيٍّ،

وهو في المصدر المراد تخريجه عن هذا الصحابي

مقرونًا بآخر، والعكس ١٦٧

الضابط العاشر: لا ينبغي الاعتماد على أصحاب كتب «الأطراف»

في نقل المتن، لأنَّ مقصودهم الإسناد لا المتن ١٦٨

الضابط الحادي عشر: لا ينبغي عزو الحديث الذي ليس على شرط الكتاب

إليه إلا مع البيان ١٧٠

فهرس المصادر والمراجع ١٧٢

* * *

صِيَانَةُ كِتَابِكَ

🐦 @endweeh
☎ 00966-593692264

الْحِائِثَةُ لِلْأَنْدَالِيسِيَّةِ



المديھش

تعديل ملف شخصي

قناة المديھش العلمية

@ibrah_almdehesh

حساب ((غير تفاعلي)) يهدف لنشر محتوى قناة إبراهيم المديھش العلمية التليقرامية t.me/ibrahim_almdehesh

انضم في سبتمبر ٢٠٢١

٠ متابع ١,٠٥٧ المتابعون

المنشورات الردود المميزة المقالات الوسائط

مُثَبَّت

... ٢٠٢١/٩/٢٦٠ @ibr... قناة المديھش العلمية

المديھش

#قناة_إبراهيم_المديھش_العلمية في التليقرام
♦ قناة علمية تُسامر (أهل العلم): بكتب، ومقالات،
وفوائد شرعية وأدبية وتاريخية... من تراث السابقين،
ومعه، وبه، وإليه.

♦ رابط القناة:

t.me/ibrahim_almdehesh